التوزيع الجغرافي للفقر في العراق :

دراسة تحليلية للفترة 2009 ـ 2018

م.م حسام جبار لطيف[1] و م. م. هدى جاسم حسيب صالح[2]

1 وزارة التربية \ مديرية تربية بغداد الرصافة الثانية، بغداد \ العراق

2 الجامعة التقنية الوسطى \ معهد التكنولوجيا –قسم المساحة، بغداد \ العراق

The Geographical Distribution of Poverty in Iraq: An Analytical Study for the Period 2009-2018

Assist. Lect. Hussam Jabbar Latif[1]

and Assist. Lect. Huda Jassim Hassib Salih[2]

1 Ministry of Education / Baghdad Education Directorate,

Al-Rusafa Second, Baghdad / Iraq

2 Middle Technical University / Institute of Technology -

Department of Surveying, Baghdad / Iraq

hussam.j@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

huda.jasim@mtu.edu.iq

المستخلص

هذه الدراسة التحليلية تهدف إلى فحص التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2018. تسعى الدراسة إلى تحديد المناطق ذات التركزات الأعلى للفقر والمناطق الأقل تضررًا، وتحليل الأنماط المكانية لهذا التوزيع. بالإضافة إلى ذلك، تحاول الدراسة الكشف عن العوامل الاسباب المحتملة التي قد تساهم في تفسير هذا التوزيع فضلاً عن تحليل البيانات المكانية والإحصائية، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للتفاوتات الإقليمية في مستويات الفقر وتقديم رؤى قد تفيد في توجيه السياسات التنموية الهادفة إلى الحد من الفقر ومعالجة التباينات المكانية في البلاد.

الكلمات المفتاحية : التوزيع الجغرافي , الفقر , العراق.

Abstract

This analytical study aims to examine the geographical distribution of poverty in Iraq during the period from 2009 to 2018. The study seeks to identify the areas with the highest concentrations of poverty and the least affected areas, and to analyze the spatial patterns of this distribution. Furthermore, the study attempts to uncover the potential causal factors that may contribute to explaining this distribution. In addition to analyzing spatial and statistical data, the study seeks to provide a deeper understanding of regional disparities in poverty levels and offer insights that may be useful in guiding development policies aimed at reducing poverty and addressing spatial disparities in the country.

Keywords: Geographical Distribution, Poverty, Iraq.

المقدمة

يُعد الفقر من أكثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية تعقيدًا التي تواجه الدول النامية، ويشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يكتسب فهم الأبعاد المكانية للفقر أهمية خاصة في الدول المتنوعة جغرافيًا واقتصاديًا مثل العراق، الذي شهد تقلبات اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة خلال العقدين الأخيرين. تبرز الحاجة إلى تحليل معمق لتوزيع الفقر في العراق لتحديد المناطق الأكثر تضررًا ، مما يمهد الطريق لتصميم تدخلات وسياسات أكثر استهدافًا وفعالية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التوزيع الجغرافي للفقر في العراق خلال الفترة الحرجة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2018، وهي فترة شهدت تحولات مهمة في البلاد.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود المبذولة للحد من الفقر في العراق، لا يزال التوزيع المكاني لهذه الظاهرة غير مفهوم بشكل كامل. هناك تساؤلات حول ما إذا كان الفقر يتركز في مناطق محددة، وما هي الأنماط المكانية لهذا التوزيع، إضافة إلى ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف تغير هذا التوزيع الجغرافي للفقر خلال الفترة 2009-2018، وما إذا كانت هناك مناطق شهدت تفاقمًا أو تحسنًا ملحوظًا في مستويات الفقر مقارنة بمناطق أخرى. وبالتالي، فإن المشكلة الرئيسية للدراسة تتمثل في عدم وجود فهم تفصيلي وتحليلي للتوزيع الجغرافي للفقر في العراق خلال الفترة 2009-2018 .

فرضية الدراسة

يفترض هذا البحث أن هناك تباينًا جغرافيًا واضحًا في مستويات الفقر في محافظات العراق خلال الفترة 2009-2018، وأن هذا التباين يرتبط بشكل كبير بمجموعة من العوامل تتمثل بالاختلافات في توافر واستغلال الموارد الطبيعية والتفاوت في مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية والتنوع في الأنشطة الاقتصادية السائدة والتأثيرات المكانية للصراعات والنزوح السكاني. والظروف البيئية والتغيرات المناخية المحلية.

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى:

1) وصف وتحليل التوزيع الجغرافي لمستويات الفقر في محافظات العراق خلال الفترة 2009-2018.
2) تحديد الأنماط المكانية للفقر (مثل التجمعات، التشتت، المناطق ذات الفقر المرتفع والمناطق ذات الفقر المنخفض)
3) تقديم رؤى وتوصيات بناءً على النتائج التي قد تساهم في توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية للحد من الفقر ومعالجة التباينات المكانية في البلاد.

منهج الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة لابد من وجود منهج للدراسة الذي يعد في مقدمة القواعد والاسس التطبيقية التي تقوم عليها جميع الابحاث والدراسات العلمية الحديثة والاعتماد على مجموعة من القواعد التي تعد من الطرق الموصلة الى الحقيقة والنتائج , فقد تم الاعتماد على المنهج الاقليمي في الدراسة بغية الوصول الى الهدف من الدراسة وتوضيح مستويات الفقر على مستوى العراق من خلال التعرف على المرتكزات الجغرافية للعراق، وكذلك على منهج تحليل القوة المعرفة وقياس اثر مؤشرات الفقر على قوة الدولة بالاعتماد على بيانات واحصاءات الفقر في الجهاز المركزي للإحصاء وبيانات البنك الدولي وسيتم اجراء مقابلات وطرح تساؤلات على السكان.

حدود الدراسة تتكون وفق الآتي :-

أ. الحدود الزمانية وتنحصر بالمدة (2009-2018)

ب. الموقع الفلكي والجغرافي

يقع العراق ضمن قارة آسيا في الجزء الجنوبي من القارة وفي الجزء الآسيوي من الوطن العربي يحده من الشمال تركيا ومن الشمال الغربي سوريا ومن الغرب الأردن ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية والكويت ومن الشرق والشمال الشرقي ايران. اما الموقع الفلكي فتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (29315) (372240) شمالا وخطي طول (384755) (483350) شرقاً.

خريطة (1) موقع العراق بالنسبة للدول المجاورة

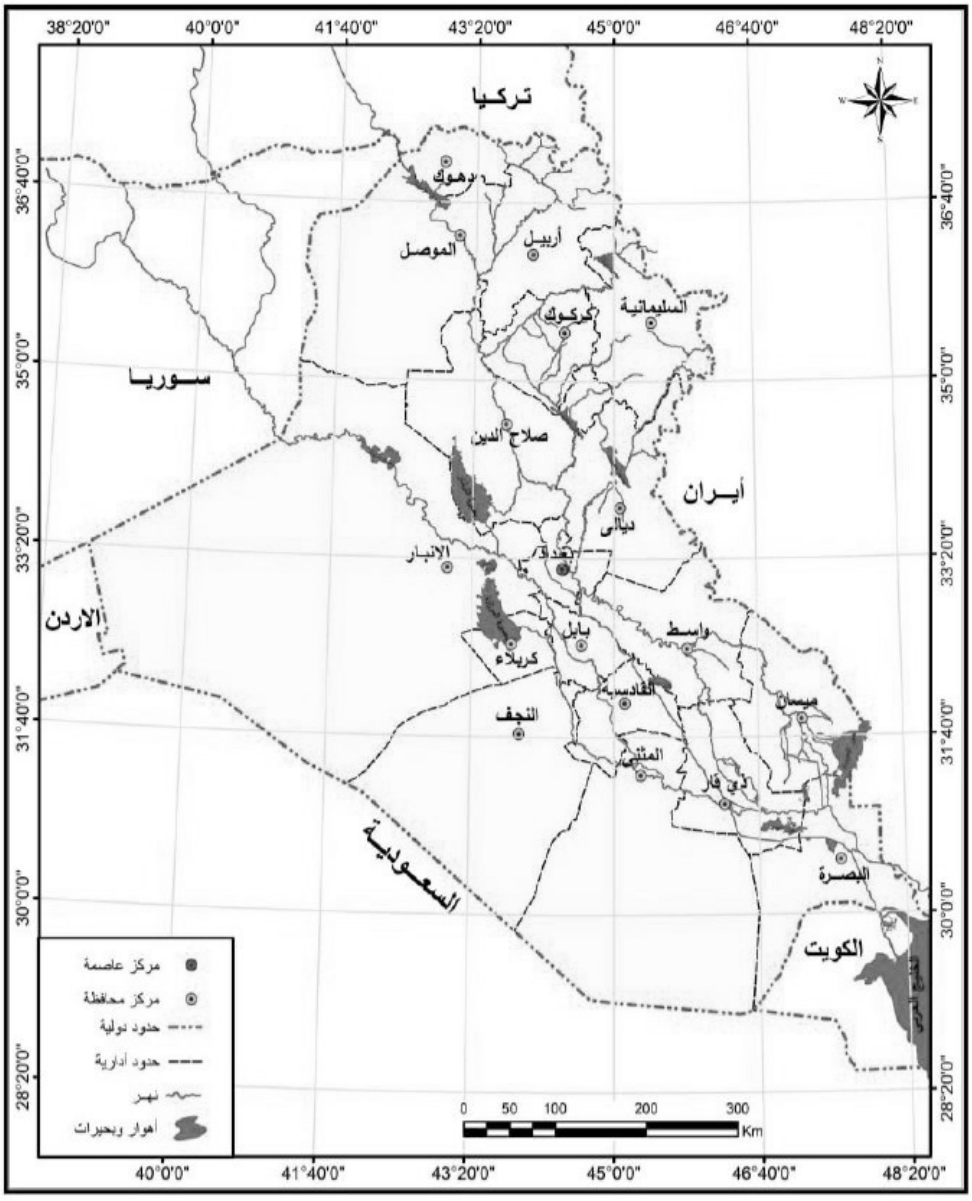

المصدر : الباحثان بالاعتماد على برنامج Arc Gis

ثامناً : الدراسات السابقة

1) راجي محيل الخفاجي في عام 2009م، دراسته عن قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987) – (2007) تركزت حول قياس التفاوت في توزيع الدخل واثاره الهامة في الفقر من اجل وضع سياسات اقتصادية هادفة الى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل من شانها أن تؤدي ان تعمل على تخفيض معدلات الفقر في العراق[1].
2) ندوة هلال جودت في عام 2006 دراستها الموسومة (تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980–2005) تناولت بها مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية والجذور التاريخية للفقر في العراق[2].
3) ضلال منذر الحسناوي في عام 2017 دراسة بعنوان العلاقات المكانية لخصائص السكان والفقر في محافظة ذي قار للمدة (1997) – (2015) أوضحت بها مفهوم الفقر وطرائق قياسه وتحليل التباين المكاني لخصائص السكان والفقر في محافظة ذي قار[3].

مفاهيم الفقر

يمكن تعريف الفقر في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز ، والفقير المكسور فقار الظهر[4]، وعلى الصعيد الدولي فقد تبنت الأمم المتحدة في بداية الأمر مفهوماً ضيقاً للفقر، إذ عرفته بأنه العوز المادي [5]. وهذا يظهر بشكل أوسع في تعريف لجنة التنمية المستدامة

1- راجي محيا هليهل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 – 2007، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.
2- ندوة هلال جودت ت تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980–2005، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006.
3- ضلال منذر الحسناوي العلاقات المكانية لخصائص السكان والفقر في محافظة ذي قار للمدة (1997–2015) رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، 2017.
4- ابي نصر الجوهري الفارابي، الصحاح، ج2، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1999، ص670.
5- كريم محمد حمزة، الفقر: تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، في الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص29–34.

في الأمم المتحدة للفقر، بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد ومن سماتها انخفاض الدخل وقلة الاستهلاك، والجوع ، وسوء التغذية ، وضعف الصحة والافتقار إلى التعليم والمهارات ، وعدم توفر فرص الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، وإمكانية التأثر بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه السمات ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً[1] وهذا ما أكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأن الفقر لا يعني مجرد نقص الدخل وإنما هو قصور القدرة الإنسانية. وما حدده البنك الدولي بأن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة [2].

أنواع الفقر

أن الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد والاتجاهات وذات تركيبة معقدة يمتاز بأنواع متعددة ويظهر في أشكال مختلفة تتناسب مع حجم الظاهرة والعوامل الذاتية والموضوعية التي تساعد في نشوئها وتطورها وتكوينها وحسب السمات التي تميز بها المجتمع والظروف التي تحكمه:

أولا: حسب المجال: يمكن تقسيم الأنواع الرئيسة للفقر بموجب الإمكانات التي تتحدد فيها هذه الظاهرة وحسب الأطر التي تتنامى فيها وهي:

أ- الفقر المادي: يظهر الفقر في (مجتمع ما) إذا لم يستطيع فرد (أو اسرة) من الوصول إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع , وحسب هذا المنظور فأن الفقر هو عدم قدرة الأفراد الحصول على الحد الأدنى المناسب من الغذاء والملبس والمأوى، وبشكل أعمق فأن الفقر يمثل عدم قدرة الأفراد في الوصول إلى الموارد والتحكم فيها لكي يكونوا أصحاء ومتعلمين[3]. كما أن الإنفاق الاستهلاكي يقيس مباشرة تدفق السلع والخدمات التي يتم استهلاكها، في الوقت الذي يقيس (القدرة) Capability على شراء مثل تلك السلع والخدمات[4].

1- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكافحة الفقر، 2001، نيويورك، ص2.

2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم : الفقر،1990، واشنطن، ص41.

3- هبه الليثي، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص11.

4- محمد الصقور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1989، ص30.

ب-الفقر البشري(Human Poverty) : وهذا النوع من الفقر ذو طابع متعدد الأبعاد ويتسم محتواه بالتنوع لا بالتوحد ويقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية إلا وهي بالبقاء ومعرفة القراءة والكتابة والمستوى المعيشي اللائق[1]. أن ملامح الفقر البشري تشمل أوجه الحرمان في القدرات الأساسية للحرمان المتعلق بسنوات العمر ، والصحة، والإسكان ، والمعرفة والمشاركة ، والأمن الشخصي، والبيئة، وحينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض فأنها تشكل قيوداً حادة على الخيارات الإنسانية[2]. وهذا مما يعزز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء والذي يتخذ أشكالاً عديدة من أبرزها المعارف والمهارات، والمواقف الاجتماعية الفعالة، إضافة إلى الصحة الجيدة[3].

ج- فقر المشاركة: هو ابتعاد الفرد أو الأسرة عن الفعاليات الاجتماعية وعدم المشاركة فمختلف النشاطات لأسباب تكمن في عوامل ذاتية وموضوعية تحول دون الوصول إلى الروابط والعلاقات السائدة وفق الأنماط التقليدية في المجتمع. ان الاستبعاد الاجتماعي وعدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع بسبب العوز المادي يشكل نوع من أنواع الفقر يتجسد في ضياع العديد من الفرص التي تسمح للفرد والأسرة من التمتع بضروريات الحياة السائدة وحسب طبيعة كل مجتمع وفي زمن معين. لذا فأن الحصول على دخل يقل عن مستوى معين كأن يكون مستوى خط الفقر، وبالشكل الذي لا يستطيع تلبية احتياجات الأسرة (أو الفرد) يعني الوقوع في الفقر، وتحديد المشاركة في سوق العمل ومصادر الدخل الأخرى[4]، ويساهم في تقليل فرص المشاركة في فعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

د- فقر الاستقلالية: ويتمثل هذا النوع من الفقر في التبعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو للأسرة، وعدم التمكن من مزاولة الأعمال أو الحرف التي تناسبهم، وارتباطهم بأعمال خارجة عن إرادتهم . وعادة ما تكون هذه الحالة في المجتمعات المتخلفة والتي

1- نفس المصدر، ص12.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

3- منى الخالدي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، المنعقد في القاهرة، 1997، الاسكوا، نيويورك، 1999، ص108.

4- جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي : محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص103.

تقيد حرية الأفراد في ممارستهم ولا تمنحهم الفرصة العادلة في حياتهم. أن انخفاض مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة يساهم بشكل واضح في الابتعاد عن مصادر القرار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ويجعل الفرد أو الأسرة بمنأى عن سلطة القرار وبالتالي في عدم القدرة على إبداء الرأي والتطلع إلى مستوى معيشي أفضل ، وهذا ما يشكل مساهمة فاعلة في أن يكونوا عرضة لأحكام قد لا تتناسب مع ما يصبون إليه من تطلعات وآمال. وهذا يظهر جلياً عند النظر إلى ظاهرة الفقر باعتبارها نوعاً من الانتهاك لحقوق الإنسان وكرامته ، وما يحدث للمجتمعات من هدر لحقوق الإنسان وسيادة الدول يمثل في الحقيقة حروب بالنيابة يمكن من خلالها توفير المبررات للتدخل في السلطان الداخلي للدول[1]، ويمهد لظاهرة التبعية التي تنعكس سلباً على ظاهرة الفقر وتعمق من أثارة وتقلل فرص مكافحته.

هـ – فقر الحماية: هو مواجهة الفرد أو الأسرة للضغوط والانتهاكات التي تجعلهم عرضة لتلقي الصدمات وتفقدهم الكثير من الحقوق وتمنع عنهم عوامل الاستقرار والآمان , إن عامل الاستقرار في المجتمع هو مطلب لكل فرد أو أسرة من اجل ممارسة أسلوب العيش المناسب، وبفقدان هذا العامل يصعب ممارسة أغلب النشاطات الحياتية، وخصوصاً بالنسبة للذين لا يحصلون على الحماية اللازمة من ذوي الدخول المنخفضة ، كما يؤثر سلباً على العملية الإنتاجية ويخفض من حجم القوى العاملة المشاركة فيها وبالتالي يؤدي إلى ازدياد ظاهرة البطالة وتدني مستوى الإنتاج ، بالإضافة إلى أن الفقر من هذا المنظور يجعل البيئة الأسرية فاقده للضوابط السلوكية الفردية التي تحول من دون الانحراف، بالإضافة إلى محدودية البدائل المتاحة أمام الفرد، فيصبح الاتجاه نحو المظاهر السلبية كالجريمة مثلاً مبرراً، وخصوصاً عند الشعور بالإهمال والتهميش والإحساس بالعجز ، مما يشكل نوعاً من الصراعات الطبقية أو الحقد الطبقي[2].

ثانياً : حسب طريقة القياس: يتم تصنيف أنواع الفقر بموجب هذه الطريقة استناداً إلى الطريقة المتبعة في قياس الفقر والتي تظهر بشكل جلي نوع وطبيعة وحجم الفقر، وهي من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً في الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية وعلى المستوى الدولي والمحلي، وهي على ثلاثة أنواع رئيسة وكما يلي:

1- كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص37.

2- كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص37.

أ- الفقر النسبي (Relative poverty) :يعبر هذا النوع من الفقر عن موقع الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل في ذلك المجتمع. ويعكس هذا النوع الاحتياجات التي تختلف باختلاف الظروف ، مثل مستوى التنمية الذي بلغه البلد المعني أو التمييز القائم بين الأغنياء والفقراء، أو بين المجموعات الاجتماعية والعرقية الأخرى[1]. وهذا يعني أن للفقر معاني مختلفة تماماً في المجتمعات ذات المستوى المرتفع من الدخل والاستهلاك، عن معانيه في المجتمعات ذات المستوى المنخفض نسبياً من الرفاهية. وللوقوف على مفهوم الفقر النسبي ينبغي الرجوع إلى نسبة من المتوسط الحسابي لمجموع معدلات الدخل والإنفاق على مستوى الفقر. كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل(10%) من السكان الأدنى دخلاً وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت لآخر[2].

ب- الفقر المطلق (Absolute Poverty) : وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل. ويستخدم هذا النوع لوصف الحالة المعيشية لشريحة من المجتمع والتي تعيش تحت الحد الأدنى من المستوى المعيشي القياسي[3]. وقد استخدم مقياس الفقر المطلق لأول مرة في الهند، وتم بموجبه تحديد مستوى الدخل المطلوب لشراء حصة الفرد من الغذاء والذي يحتوي على 2250 (سعره حرارية)، أي يكون معياراً ثابتاً (Fixed standard) في بعض الأحيان، وأن بعض تقديرات الأمم المتحدة أوضحت أن في الدول الأقل نمواً أو الفقيرة Poor or less development countries هناك حوالي 59% و 72% من سكان الحضر والريف على التوالي يعيشون في الفقر المطلق[4]. كما أن البعض اعتبر أن الفقر النسبي مفهوم مظلل وغير واضح للأسباب التالية:

1- علي توفيق الصادق، وعدنان وليد الكروي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس، صندوق النقد العربي، دمشق، ص9 .

2- احمد فتحي عبدالمجيد، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في بعض الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2004، ص116.

3- Kakwani , Issues in setting Absolute poverty lines, Asian Development bank, 2003, p.3.

4- ارسلان منوجرسان، الفقر البشري في ظل العولمة الاقتصادية وسبل مواجهته مع تقدير دليل الفقر البشري (HPI)، في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 48، 2004، ص27-28.

1) لو أن النسبة في المائة من أفقر الناس في مجتمع معين تعيش في فقر نسبي فإنها لن تتزايد أو تتناقص او تختلف بين البلدان مطلقاً.
2) لو أن جميع من هم دون نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي في بلد ما يعيشون في فقر نسبي، فإن الفقر في البرازيل أكبر منه في بنغلاديش ، وهذا هو الحال عندما عرف البنك الدولي الفقر، أما فقر مطلق وأما أن دخل الفرد يقل عن 30% من متوسط الناتج القومي الإجمالي.

ج- الفقر المدقع (Extreme poverty): هو الحالة التي لايستطيع فيه الإنسان عبر التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة[1]. كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية وبمعدل يومي (2250) سعرة حرارية لكل فرد والتي تمثل 275 دولار حسب معيار القوة الشرائية لعام 1985 , لقد تمثل الهدف الرئيس الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وقد حدد هدفان فرعيان تحت هذه الغاية ، تمثل الأول في إقلال نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015 وحسب مفهوم الفقر المدقع الذي حدد على أنه العيش بمستوى إنفاق استهلاكي يقل عن 1.08 دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985 [2].

ثالثاً : الفقر حسب المعايير الأخرى: يمكن تقسيم الفقر إلى أنواع مختلفة حسب الاعداد المكونة له أو حسب طريقة انتشاره ، فمنه الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن[3]. والتي سنتناول إيضاحها بإيجاز فيما يلي:

أ. **الفقر الفردي:** ويتمثل هذا النوع من الفقر بأفراد معينين في المجتمع نتيجة تعرضهم إلى ظروف اقتصادية أو صحية أو اجتماعية طارئة، مما يؤدي إلى عدم إمكان دخلهم بالوفاء بالمتطلبات الضرورية للحياة، وغالباً ما يتواجد هذا النوع في البلدان الغنية والمجتمعات المتقدمة، زيادة على تواجده في البلدان النامية.

1- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الاسكوا، نيويورك، 1997، ص26.
2- علي عبدالقادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عدد من الدول العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2001، ص2.
3- محمد حسين باقر، الفقر في المنطقة العربية، المفاهيم ومنهجيات قياس الفقر، الاسكوا، نيويورك، 2007، ص12.

ب. **الفقر الجماعي**: وهذا النوع من الأنواع الشائعة في البلدان الأقل تطوراً ويكون بنسب متفاوتة من عدد السكان وحسب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى المعيشي لهذه البلدان ، وغالباً ما ينتشر في المناطق الريفية وأطراف المدن ، رغم عدم توفر الإحصاءات الدقيقة في هذه البلدان عن مسوحات ميزانية الأسرة ، إلا أن بعض الهيئات والمنظمات الدولية بادرت بتقديم البحوث والدراسات في قياس ومكافحة هذه الظاهرة والحد من تفاقمها.

ج. **الفقر المنتشر**: ويشمل هذا النوع نسبة كبيرة من الأفراد أو الأسر التي ينخفض مستوى دخلها عن المعدل القياسي لخط الفقر المطلق، وعادة ما تكون البلدان النامية أكثر عرضة لهذا النوع بسبب الانخفاض في الدخل وضعف الخدمات المقدمة من جانب الحكومات في الجوانب الصحية والتعليمية وفي ميادين الإسكان وباقي الخدمات الضرورية.

د. **الفقر المتوطن**: وهذا النوع من أنواع الفقر يتركز في مناطق محددة من الدول النامية ، ويتميز بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي إلى استحالة مكافحته في المدى القصير بسبب ضعف البنى التحتية لهذه البلدان وعدم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة وعدم اهتمام السياسات الحكومية بمعالجة هذا الوضع.

أسباب الفقر

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر بمظاهره المختلفة تتمثل في سوء إدارة الموارد المتاحة ، وسوء نظام التشغيل الذي ينعكس على نسبة الإعالة حيث تتحمل فئة عمرية من السكان في ظل الفقر والبطالة عبئ مجموعة السكان بكاملهم ، كما أن الإنفاق المتسارع وغير المنظم وتراجع وتيرة التنمية على نحو كبير وعدم جدوى خططها وبرامجها لعقود عديدة ، بالإضافة إلى سوء استثمار اليد العاملة وعدم الاستفادة من الطاقات الشابة من خريجي الكليات والمعاهد في العملية التنموية ساهم في مضاعفة الفقر وحدوث خسارة كبيرة[1]. وتعتبر الحكومات في العديد من الدول الفقيرة جزءاً من

1- عادل العلي، الفقر في الوطن العربي: مشكلة مزمنه وحلول متعثرة، مجلة الاقتصاد والعلوم، العدد 28، 2006، ص6.

المشكلة وليس جزءاً من الحل لمتطلبات التنمية نظراً لمركزية الإدارة واتخاذ القرار[1]. ويمكن إجمال أهم الأسباب التي يتولد عنها الفقر بما يلي:

1 – **سوء توزيع الدخل والثروات :** يعتبر سوء توزيع الدخل من أحد الأسباب المهمة لتفشي الفقر في المجتمعات، فمن المعروف أن مقاييس فقر الدخل تتوقف على متوسط الإنفاق في المجتمع وعلى عدالة توزيع هذا المتوسط، وتتفاوت عدالة التوزيع بين الدول إلى حد كبير، ويمكن قياسها بواسطة معامل جيني[2]. وتشير الدراسات الحديثة في هذا الصدد إلى أن كل مؤشرات الفقر التي تم تطويرها للقياس الكمي تعتمد على متوسط الدخل في المجتمع وعلى درجة عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع ، بحيث أنه إذا ظلت درجة العدالة ثابتة فأنه يتوقع أن ينخفض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل، وأما إذا ظل متوسط الدخل ثابتاً فأنه يتوقع حدوث زيادة في الفقر كلما ارتفعت درجة عدم عدالة توزيع الدخل[3].

2 – **انخفاض إمكانية الوصول والتحكم بالأصول الإنتاجية والسلع والخدمات العامة:** أن الوصول إلى شيء ما يعني القدرة على الانتفاع منه كأن يكون عامل من عوامل الإنتاج أو شخص أو مؤسسة، أو من قيمة اجتماعية ، أو من معرفة، أما التحكم فيتعلق بفكرة الملكية باعتبارها حق وواجب في نفس الوقت. ويفترض الوصول إلى مدى واسع من الأصول الإنتاجية والتحكم فيها من قبل الفقراء عن طريق الأرض والائتمان وذلك بسبب الأهمية البارزة لهذين العاملين في تفاقم ظاهرة الفقر، وخصوصاً في الريف حيث تقع إمكانية الوصول إلى الأرض والتحكم فيها في صميم مشكلة الفقر في الريف، وذلك بسبب عدم جدوى المعالجات المتخذة بخصوص الملكية وخصوصاً قانون الإصلاح الزراعي والذي ظل تأثيره هامشياً، كما أن إدارات الإصلاح الزراعي كانت في الغالب سبباً في مشاكل إنتاجية مهمة. أما بخصوص الائتمان فأن الفقراء لا يمتلكون أصول ولايمكنهم الحصول

1- إبراهيم سليمان، قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص124.

2- Cashin and others , Macroeconomic policies and poverty Reduction: stylized facts and an overview of research , IMF working paper , Washington, 2001, p. 9.

3- علي عبدالقادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت 2001، ص2.

على القروض، ورغم تنامي وانتشار الخدمات المصرفية فقد ظل فقراء الريف والحضر مستبعدين من مصادر الائتمان للإنتاج. وذلك لأن المصارف التجارية تتردد كثيراً لاقراض الأسر الفقيرة ، أو تمتنع عن ذلك ، أما التمويل الذي توفره مؤسسات الدولة فغالباً ما يخضع لحلقات إدارية تعيق وصوله إلى تلك الأسر، كما أن سعر الفائدة على ديونهم (في حالة دعمهم) قليل ولا يغطي التكاليف الإدارية[1].

3 - **عدم نجاح خطط التنمية ،وفشل الإصلاحات الاقتصادية الكلية للسوق:** نظراً للارتباط الشديد بين الفقر وحالة الضعف في الأداء الاقتصادي ، وطالما أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون كافياً للتخفيف من الفقر، فينبغي إتاحة الفرص الكافية للعمل وتحديد أجور تتجاوز حدود الفقر لغرض نجاح عملية التنمية ، وهنا يأتي الدور الإصلاحي للحكومة الذي لايمكن الاستغناء عنه بالعمل ضمن الأطر القانونية ودعم الاقتصاد الكلي وتوفير المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني وخصوصاً لقاعدة المعلوماتية ، والنهوض بواقع القوى العاملة وتطويرها ، ووضع الأسس الصحيحة لمعايير الجودة. وقد أهتم القطاع الحكومي بالتركيز على نمو التشغيل في الخدمة المدنية والتي نمت بمعدلات أسرع من القطاعات الأخرى وخصوصاً الإنتاجية والتي ظلت تنمو بشكل متدني، مما يشير إلى وجود تضخم في عدد العاملين في القطاع الحكومي من خلال آلية التوزيع الوظيفي. وغالباً ما يكون انعدام المؤسسات الحكومية الجادة والمسؤولة الحلقة المفقودة بين جهود مكافحة الفقر والحد منه ، فحتى في الحالة التي يسعى فيها البلد إلى تنفيذ سياسات وطنية مراعيه للفقراء وجعل تدخلاتها أكثر أحكاماً ، فأن سوء التدبير الحكومي قد يبطل أثرها[2] بسبب ضعف ومحدودية قدرات المؤسسات الحكومية في الوصول إلى الفقراء على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العدد القليل نسبياً من المنظمات غير الحكومية التي يمكنها تنفيذ البرامج الحديثة والتي يثبت نجاحها وجدواها[3].

1- الاسكوا، المستوطنات الحضرية والفقر، 1999، نيويورك، ص92.

2- UNDP, overcoming Human poverty , poverty Report 2000, New York, p. 54-55.

3- Assaad and Rouchdy, Poverty and poverty Alleviation strategies in Egypt, Cairo papers in social science , 1999, p.44.

وعموماً فأن برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية لم تحقق تقدماً في المؤشرات والمكونات الاقتصادية للمجتمع ، بسبب اعتماد هذه البرامج على رؤئ لم تتوافق مع المتغيرات المحلية لعصرها[1].

أما بخصوص السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي فقد كان لتطبيقها على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي آثار واسعة على كل من الفقر وتوزيع الدخل وفرص العمل في الأقطار المعنية ، كما ساهمت هذه السياسات بشكل غير مباشر في العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى. ويتبين من تجارب بعض البلدان أن ما كان مخططاً أساساً ليكون ذا فائدة اقتصادية لفئات المجتمع كافة، ظهر أنه لشريحة معينة من السكان، في حين أن الغالبية المتبقية أما لم تتغير أوضاعهم المعيشية أو انتهى بهم الحال إلى ان يدفعوا ثمن المكاسب المتحققة لفئات الدخول المرتفعة[2].بسبب ما تعانيه أغلب البلدان النامية خصوصاً من فساد إداري وضعف مؤسسي زيادة على سوء تخصيص الموارد الاقتصادية .

4 – **أعباء الحروب والنزاعات** : لقد أدت الحروب والنزاعات إلى ظهور مجتمعات معسكرة من خلال تأثير القوى المسلحة وتمخض عنها استنزاف ثمناً اقتصادياً كبيراً من الاقتصاديات الوطنية لأغلب البلدان النامية، وفرضت هذه الحروب والنزاعات الاجتماعية وفي ظل وجود القوى المسلحة، ثمناً اقتصادياً باهضاً ، من خلال الإنفاق العسكري الذي اثقل كاهل ميزانيات هذه الدول ، في الوقت الذي تحمل فيه الموارد المنفقة على القوات المسلحة تكلفة فرصة بديلة مرتفعة ، لأنها تعني ضياع فرص الاستثمار التي يمكن أن تستغل في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتطور عجلة التقدم، والنتيجة ستكون تضرر وخسارة الطبقات الفقيرة , وقد يحصل هذا من خلال لجوء بعض الحكومات من أجل كسب التأييد والحصول على دعم شعبي في الحاضر، إلى نقل تكلفة الفرصة البديلة للأجيال المقبلة، ويتم ذلك عن طريق المحافظة على معدلات نمو موجبه للإنفاق العام، وزيادة

1- سالم توفيق النجفي، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 38، 2007، ص12.

2- مي عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص16.

مخصصات الإنفاق الدفاعي دون تخفيض الإنفاق الاجتماعي أو التنموي. ولايتم تمويل هذا الإنفاق عن طريق الضرائب التي يتحمل تكلفتها الجيل الحالي أيضاً على شكل معدلات تضخم عالية، وإنما تلجأ إلى التمويل عن طريق الديون الداخلية والخارجية والتي تتضمن تكاليف للأجيال المقبلة[1].

5 - **الفخ السكاني:** أن زيادة معدل النمو السكاني، بالنسبة إلى نمو الناتج هو سبب للفقر وفي نفس الوقت نتيجة له فقد يؤدي نمو السكان إلى تفاقم الفقر من خلال زيادة معدلات الإعالة، وكذلك تؤثر الزيادات السكانية على خدمات التعليم والصحة والإسكان ، كما أن زيادة عدد العمال تؤدي إلى مضايقة استيعاب أسواق العمل مما يؤدي إلى تخفيض الأجور نتيجة زيادة عرض العمل. واستناداً لنموذج مالتوس([2]*) فأن النمو السكاني سيؤدي إلى تفاقم الفقر من خلال رفع أسعار الغذاء وانخفاض الأجور. وأن الحجج المضادة بروح علم الاقتصاد المؤسسي الحديث، هو أن كلاً من الخصوبة والتقدم التقني يوازنها الأفراد العقلاء لتجنب هذه الآثار الضارة، ومن ثم يحولون دون حدوثها .

6 - **الكوارث الطبيعية:** رغم أن هذه الكوارث لا تميز بين شعب وآخر أو طبيعة وأخرى ، لكن المجتمعات المتقدمة اتخذت الإجراءات الكفيلة بدرء هذه الكوارث وتهيأت لحدوثها، على عكس من الدول الفقيرة التي لم تكن مستعدة لحصول هذه الكوارث ، وأن آثارها ستكون أشد قسوة وأكثر تأثيراً على طبقات المجتمع وخصوصاً الأقل دخلاً.

1- عبدالرزاق الفارس، السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، ص334

2- * أن تحدي مالتوس يحلل في كثير من الأحيان (ويرفض في أيامنا هذه) على المستوى الكلي، وفي عالم الواقع فأن ما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (من خلال السباق بين السكان والموارد) ولكن مالتوس نفسه كان يعتبر التغير الديموغرافي هو مشكلة من مشكلات الاقتصاد الجزئي، وهو عادة ما يفسر المشاكل في عالم الأسعار . اللهم إلا في الأمد الطويل جداً. وهو يرى أن المشكلة لا تمس بالنمو أو حدود النمو وإنما احتمالات تحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

جدول (1)

نسبة الفقر في العراق حسب المحافظات للسنوات 2009-2018

ت	المحافظة	نسبة الفقر 2009	نسبة الفقر 2018
1	دهوك	9	8.6
2	نينوى	23	37.7
3	السليمانية	3	4.5
4	كركوك	11	7.6
5	اربيل	3	6.7
	ديالى	34	22.5
6	الانبار	21	17
7	بغداد	13	9.9
8	بابل	41	11.1
9	كربلاء	37	13.8
10	واسط	36	18.7
11	صلاح الدين	40	17.9
12	النجف	25	12.6
13	القادسية	35	47.7
14	المثنى	49	52.1
15	ذي قار	34	33.9
16	ميسان	27	45.4
17	البصرة	34	16.2
18	العراق	23	20.05

المصدر : جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات الفقر لسنة 2009-2018.

شكل (1) نسبة الفقر في العراق للسنوات 2009–2018

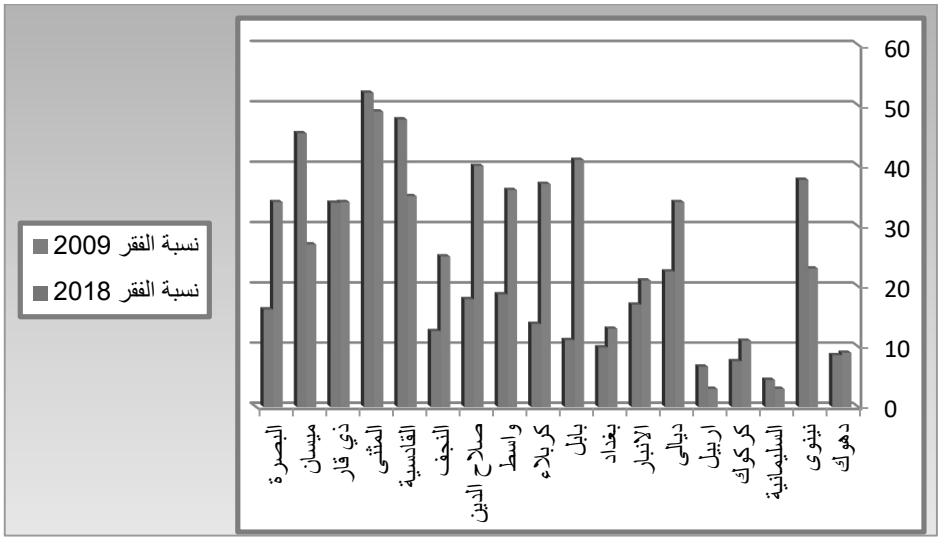

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (1).

شكل (2) اتجاه نسبة الفقر في العراق للسنوات 2009–2018

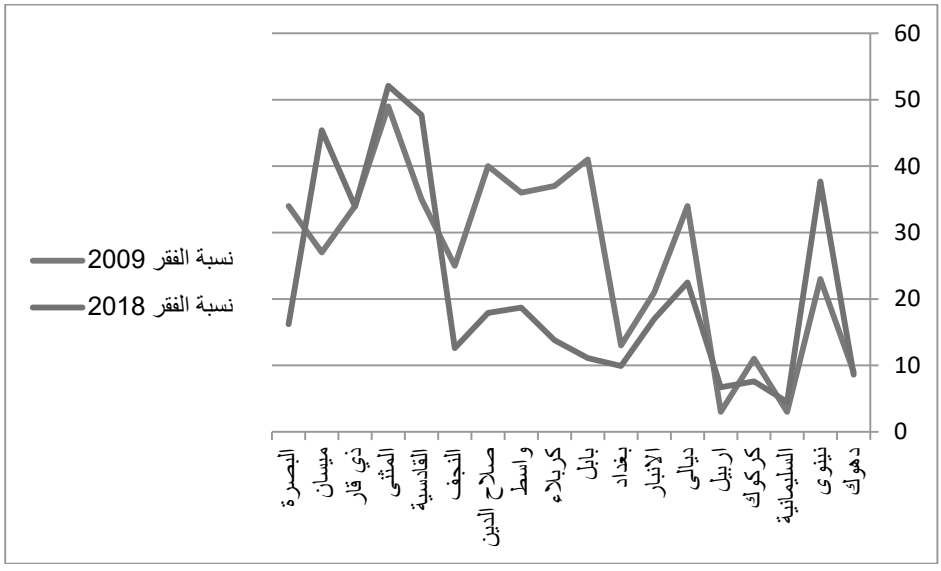

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (1).

نلاحظ من الجدول (1) أعلاه للسنوات من 2009 و2018 والاشكال (1) ، (2) و (3) أن نسب الفقر في اغلب المحافظات في حالة انخفاض باستثناء بعض المحافظات التي هي في زيادة مستمرة مثل محافظة المثنى التي ارتفعت الى (52%) في عام 2018 بينما كانت (49%) في عام 2009 ويرجع سبب ذلك ان محافظة المثنى تفتقر الى وجود الثروات الطبيعية كالنفط مثلاً فضلاً عن عدم وجود المزارات الدينية والبنى التحتية التي يقوم على اساسها الجانب السياحي , ومحافظة القادسية التي كانت (35%) وقد ارتفعت الى (47,7%) وهذا مؤشر خطر على الحكومة مراجعة السبل والإجراءات المتخذة للتقليل من الفقر كون محافظة القادسية قد تعاني من شحة المياه وبالتالي قلة النشاط الزراعي وتدهور في الخدمات الاساسية في المحافظة وبالتالي اصبح هناك زيادة في نسبة الفقر , ومن اهم المحافظات التي تلاحظ انخفاض في نسب الفقر مثل محافظة واسط حيث انخفضت من 36% في سنة 2009 الى 18.7 % في سنة 2018 وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة بابل حيث انخفضت نسبة الفقر من 41% في سنة 2009 الى 11.1 % في سنة 2018 اما حال اغلب المحافظات في حالة تراجع في نسب الفقر للسنوات التي وردت في التقرير وهي لأخر إحصاء ورد من وزارة التخطيط , وسجلت ادنى نسبة للفقر في محافظتي السليمانية واربيل واشتركت بنسبة (3%) لعام 2009 كون هذه المحافظات تمتلك نشاط اقتصادي فعال ومتميز مما ادى الى تقليل نسبة الفقر وحافظت على هذا المكان محافظة السليمانية كالأقل في العراق لعام 2018 وبنسبة بلغت (4.5%) ينظر جدول (1) والشكل (1).

شكل رقم (3)
نسبة الفقر حسب المحافظات
(اللون الغامق يشير إلى فقر عال)

آثار الفقر

إن الفقر بطبيعته المعقدة وبأوجهه المتعددة يولد آثار سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة على المجتمع منها ما يظهر بشكل واضح ومباشر ومنها ما يسبب آثاراً جانبية تظهر مضاعفاتها فيما بعد وتصيب البنى الأساسية للاقتصاد الوطني والتي تأخذ بدورها صيغ التغذية العكسية فتكون نتيجةً وسبباً في نفس الوقت ، أي أنها تكون من مخلفات هذه الظاهرة من ناحية، وأنها تساعد على تفاقمها من الناحية الأخرى وهذه الآثار يمكن عرضها بإيجاز فيما يلي:

1) انتشار الأمراض والأوبئة وفقدان المناعة الصحية بسبب نقص التغذية وضعف الإمكانات اللازمة للعلاج والوقاية الصحية. وكذلك ما يلاحظ من فوارق كبيرة في العمر المتوقع ووفيات الرضع وتزايد مخاطر الأمراض ما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذلك من حيث متوسط دخل الفرد، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى التباين والتفاوت في توزيع الدخول، أو إلى طبيعة ومستوى الأنشطة الحكومية المسؤولة عن الصحة والتغذية[1] . وهناك بعض المؤشرات الواضحة في هذه البلدان والتي تظهر بأن الفئات الفقيرة والتي تتعرض للخطر تعاني من معدلات وفيات أعلى من الفئات الأخرى. وما من شك بأن الأمراض المعدية والإعاقة وانتشار المظاهر غير الصحية وزيادة نسبة الوفيات للأعمار الصغيرة هي من الآثار الناجمة عن الفقر، والتي تساعد في الوقت نفسه في تفاقمه وتقليل الفرص اللازمة لمكافحته والقضاء عليه.

2) تفشي البطالة وازدياد نسبة المتعطلين عن العمل بسبب معاناة الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد حالات الاستبعاد الاجتماعي، وما تمليه عليهم الظروف القاسية من ضياع للفرص وإهدار للحقوق ، كما أن الهيكل العمري للأسر الفقيرة ليس مواتياً ومهيأ للمشاركة في قوة العمل بالمستوى المطلوب. وقد لوحظ في ثلاث عينات واسعة من ولايات ريفية وحضرية في الهند أن نسبة من هم دون سن الرابعة عشرة قد تناقصت بحدة مع تناقص نصيب الفرد من إنفاق الأسرة، في حين أن نسبة من هم فوق سن الستين ارتفعت ارتفاعاً معتدلاً[2]. وفي دراسات لاحقة اتضح بأن البطالة تتركز بين المحرومين من الأصول وفي المناطق والفئات العمرية التي تكون نسبة الفقر فيها أعلى من المعتاد[3].

1- Sen , Levels of poverty : Policy and change, Staff working paper , No. 401, world Bank, Washington, 1980.

2- Lipton, Demography and poverty, world bank, staff working, No. 623, 1983, p. 101-105.

3- Lipton, Land reform as commenced business: The evidence against stopping , in world development, 1993, p. 641-657.

3) زيادة نسبة غير المتعلمين لكل فئات المجتمع وتفشي الأمية: من المعروف بأن الأمية تزداد بزيادة الفقر، وأن سرعة تلك الزيادة تزداد كلما ارتفع مؤشر مستوى التعليم . وقد نرى لأول وهلة بأن الأغنياء يقومون بشراء قسطاً وافراً من التعليم الخاص لأطفالهم ، وأن التعليم الذي تقدمه الحكومة أو الذي تساهم في دعمه بإعانات كبيرة يكون موجهاً لصالح الفقراء بشكل أساسي، ولنفترض بأن الإنفاق الحكومي على التعليم في البلدان النامية ينصب اساساً على التعليم الابتدائي (وفرض المحال ليس بمحال)، وأن هذا التعليم سيعود بمكاسب واضحة على الفقراء. بالتالي فإن انخفاض مساهمة الحكومات في توفير ودعم الجانب التعليمي سيقلل من إمكانية توفير الفرص اللازمة للأسر الفقيرة في الحصول على القسط اللازم من التعليم والمعرفة مما يشكل إسهاماً مباشراً في تفاقم ظاهرة الفقر.

وفيما يخص المرحلة الثانوية من الدراسة فهناك علاقة قوية بين الدخل المنخفض ومستوى التحصيل في الشهادة الثانوية، وذلك من خلال التحليلات التي تم إجراؤها على مستوى المدرسة حيث أنه في المراحل الدراسية الثانوية ومابعدها تنخفض نسبة ذوي الدخول المنخفضة من الأسر الفقيرة عن نسبة الفئات الداخلية المرتفعة في هذه المراحل الدراسية.

النتائج

من خلال تحليل الفقر اتضح وجود نتائج متعددة مرتبطة بالفقر وهي :

1) يقع العراق ضمن البلدان المتوسطة الدخل إلاّ أن الظروف الاستثنائية التي شهدها خلال ربع القرن المنصرم جعلت فئة من المجتمع اكثر فقراً نتيجة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وقد ترافق ذلك مع انخفاض مستويات الرفاه الاجتماعي.
2) إن توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد كشف إن معظمهم يتركزون حول خط الفقر، وقلة منهم يقعون بعيداً عن هذا الخط. ويعني ذلك أنْ تعرضت نسبة كبيرة من غير الفقراء الى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض أحد أفراد الأسرة ... الخ) أو ارتفاع في احتياجاتهم الاستهلاكية، يتوقع أن يؤدي الى وقوعهم تحت خط الفقر.
3) إن الفقر في العراق، خلافاً للفقر في معظم البلدان الأخرى، لا تصاحبه مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماعي، فالبلد متجانس بشكل ملحوظ في التوزيع العام للرفاه الاجتماعي، وأشارت التقديرات الى وجود تحسن في اتجاه المساواة في الدخل. ومن جهة أخرى فإن التفاوت في الريف أكبر منه في الحضر.
4) غياب التمكين المتمثل بإقامة الدورات وتدريب وتطوير مهارات الفقراء خصوصاً أولئك الذين لا يتمتعون بمستوى تعليمي يؤهلهم للحصول على فرصة عمل أفضل تساعدهم وأسرهم الفقيرة من تحسين أوضاعها المعيشية.
5) تواجه عملية معالجة الفقر في منطقة الدراسة صعوبات عديدة تتلخص بمحدودية المعلومات المتوفرة وعدم تكاملها ودقتها, وان توافر قاعدة بيانات رصينة حول ظاهرة الفقر تمثل الخطوة الأولى والضرورية في معالجتها .
6) الافتقار الى وجود كوادر تخطيطية متخصصة وعدم وجود الخبرة الكافية لدى الجهات المسؤولة عن تقديم وتطوير الخدمات فيها التي تعالج ظاهرة الفقر.

المقترحات

أمّا المقترحات فإن الدراسة توصي بتطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر بحيث تتحقق هذه التوصيات في نهاية عام 2025، وتتضمن هذه التوصيات ما يأتي:

1) تقليص عدد المشمولين بالبطاقة التموينية لتشمل الأفراد الذين هم تحت خط الفقر عام 2030.
2) تحقيق معدلات أعلى لمساهمة النساء الفقيرات في النشاط الإقتصادي كون ذلك سوف يساهم في تقليص نسبة الفقر في العراق.
3) تطوير برامج تنموية خاصة بناءً على تحديد المناطق ذات الفقر المرتفع، يجب تصميم برامج تنموية مستهدفة تأخذ في الاعتبار الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الفريدة لكل منطقة.
4) توجيه المزيد من الموارد والاستثمارات نحو المحافظات ذات مستويات الفقر الأعلى لتحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الخدمات الأساسية.
5) إعطاء الأولوية لمشاريع تطوير البنية التحتية في المناطق المحرومة، بما في ذلك شبكات الطرق، وإمدادات الطاقة والمياه، والصرف الصحي.
6) زيادة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة في المناطق الفقيرة لتعزيز رأس المال البشري وتحسين مستويات المعيشة.
7) إنشاء نظام فعال لرصد وتقييم برامج مكافحة الفقر على المستوى الإقليمي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتعديل السياسات بناءً على الأدلة.

المصادر

1. إبراهيم سليمان، قياس مستوى الفقر ودور تقانة المعلومات والاتصالات في الحد من آثاره ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد العاشر ، العدد الثاني.
2. احمد فتحي عبدالمجيد ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في بعض الدول النامية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2004.
3. ارسلان منوجرسان ، الفقر البشري في ظل العولمة الاقتصادية وسبل مواجهته مع تقدير دليل الفقر البشري (HPI) ، في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 48 ، 2004.
4. الاسكوا، المستوطنات الحضرية والفقر ، 1999 ، نيويورك .
5. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، مكافحة الفقر، 2001، نيويورك .
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.
7. البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم : الفقر ،1990 ، واشنطن.
8. بي نصر الجوهري الفارابي، الصحاح، ج2، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، 1999.
9. جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي : محاولة للفهم ، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة ، الكويت ، 2007 .
10. راجي محيا هليهل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 – 2007، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.
11. سالم توفيق النجفي ، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 38، 2007.
12. ضلال منذر الحسناوي العلاقات المكانية لخصائص السكان والفقر في محافظة ذي قار للمدة (1997–2015) رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، 2017.
13. عادل العلي، الفقر في الوطن العربي: مشكلة مزمنه وحلول متعثرة ، مجلة الاقتصاد والعلوم، العدد 28، 2006 .
14. عبدالرزاق الفارس، السلاح والخبز والإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970–1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.
15. علي توفيق الصادق، وعدنان وليد الكروي ، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس ، صندوق النقد العربي، دمشق.

16. علي عبدالقادر علي، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت 2001.

17. علي عبدالقادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عدد من الدول العربية ، معهد التخطيط العربي، الكويت ، 2001.

18. كريم محمد حمزة، الفقر: تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي ، في الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

19. محمد الصقور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1989.

20. محمد حسين باقر ، الفقر في المنطقة العربية، المفاهيم ومنهجيات قياس الفقر، الاسكوا ، نيويورك ، 2007.

21. محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الاسكوا ، نيويورك ، 1997.

22. منى الخالدي، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، المنعقد في القاهرة ، 1997، الاسكوا ، نيويورك ، 1999.

23. مي عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999.

24. ندوة هلال جودت ت تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980–2005، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006.

25. هبه الليثي، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا ، محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .

26. Assaad and Rouchdy, Poverty and poverty Alleviation strategies in Egypt, Cairo papers in social science, 1999.

27. Cashin and others, Macroeconomic policies and poverty Reduction: stylized facts and an overview of research , IMF working paper , Washington, 2001.

28. Kakwani , Issues in setting Absolute poverty lines, Asian Development bank, 2003.

29. Lipton, Demography and poverty, world bank, staff working, No. 623, 1983.

30. Lipton, Land reform as commenced business: The evidence against stopping , in world development, 1993.

31. Sen , Levels of poverty : Policy and change, Staff working paper , No. 401, world Bank, Washington, 1980.

32. UNDP, overcoming Human poverty, poverty Report 2000, New York.